مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٦٢**

الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٣

نيويورك

الرئيس: السيد محبوباني .... سنغافورة

الأعضاء: الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي

أوكرانيا .... السيدة فيليبنليو

أيرلندا .... السيدة كالنين

بنغلاديش .... السيد أمين

تونس .... السيد بن مصطفى

جامايكا .... السيد وارد

الصين .... السيد وانغ دونغوا

فرنسا .... السيد دوتريو

كولومبيا .... السيد فرانكو

مالي .... السيد كونفورو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد هاريسون

موريشيوس .... السيد نيوور

النرويج .... السيد سترومن

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد منتون

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2001/35)

01-22346 (A)
0122346

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٣

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2001/35)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وعقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/35)، المقدم وفقا لبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/5).

”ويثني المجلس على الجهود التي ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام السيد الشيخ تيديان سي يبذلانها من أجل المساهمة في السلام والاستقرار في هذا البلد. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بما أحرز من تقدم في بعض المجالات منذ التقرير السابق المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ولا سيما في مجال نزع السلاح وإعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع، وكذلك بخصوص احترام قوات الشرطة لحقوق الإنسان.

”ويرحب المجلس بقدوم بعثة المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أمارا إسي إلى المنطقة لتقييم أثر الصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، وبوجه خاص أثره على الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. والمجلس مستعد لمناقشة نتائج تلك البعثة في مستقبل قريب.

”ويسجل المجلس قلقه العميق إزاء التوترات السياسية والاجتماعية التي برزت من جديد في الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تهدد بتقويض عملية المصالحة الوطنية التي بدأت منذ أربعة أعوام بدعم فعال من المجتمع الدولي. ويلاحظ المجلس بقلق عدم وجود حوار بين الحكومة والمعارضة. ويساور المجلس أيضا قلق إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية لأسباب من بينها انعكاسات الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأزمة الوقود الناتجة عنها.

”ويرحب المجلس بما ورد من مساهمات حتى الآن ويدعو الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب المجلس بقيام البنك الدولي بصرف القسم الثاني من الاعتماد المرصود لتدعيم المالية العامة، ويعرب عن ارتياحه للقرار الذي اتخذه حديثا صندوق النقد الدولي بصرف مبالغ إضافية. ويناشد المجلس الدول الأعضاء التي أعلنت مساهماتها خلال الاجتماع الاستثنائي المعقود في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي اشتركت في رئاسته الأمانة العامة وألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تفي بتعهداتها. ويؤكد المجلس كذلك أهمية تقديم معونة دولية للاجئين

والمشردين في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي البلدان الأخرى بالمنطقة، بغية المساهمة في الاستقرار الإقليمي.

”ويعيد المجلس تأكيد مسؤولية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم قبل غيرهم في تحقيق الإرادة السياسية التي لا بد منها في سبيل المصالحة الوطنية. ويشجع المجلس بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تبذل كل ما بوسعها من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتوسيع نطاق المصالحة الوطنية. ويحث المجلس جميع العناصر الفاعلة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى على أن يسهم كل منها في مجاله في تخفيف حدة التوتر القائم بين الحكومة والمعارضة. وفي هذا الصدد، فإن المجلس، وإن كان يشعر بالارتياح حيال المبادرة التي تمت في ٨ كانون الثاني/يناير بالإفراج عن ٦٢ متهما اعتقلوا خلال المظاهرة المحظورة التي جرت يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يلاحظ بقلق العراقيل التي تعوق عقد الاجتماعات السلمية للمعارضة والنقابات .

”ويدعو المجلس حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية. ويؤكد المجلس أولوية الحاجة إلى دفع متأخرات المرتبات في الخدمة المدنية، وهو يرحب بإعلان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حديثا عن تدابير متخذة في هذا الاتجاه. ويشجع المجلس أيضا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ جميع التدابير المالية اللازمة لاستئناف برنامج التسريح وإعادة الإدماج.

”ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما ما يتم إحرازه من تقدم في مجال الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يقدم إليه تقريرا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تنفيذا لبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠“.

سوف يصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/2.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.